«النفط الكويتي» يرتفع 1٪

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 55 سنتا بزيادة نسبتها 1,1٪ ليبلغ 49,73 دولارا للبرميل، وفقا للسعر المعلن أمس من مؤسسة البترول الكويتية. وفي الأسواق العالمية، شهدت أسواق النفط تعاملات حذرة خلال تعاملات أمس وسط تراجع في الطلب على الخام وشحناته بسبب إغلاق مصاف بعد العاصفة هارفي ووصول إعصار أكبر في منطقة الكاريبي، وفقا لـ «رويترز». وسجلت أسعار العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي 48,69 دولارا للبرميل. وانخفضت أسعار خام القياس العالمي مزيج برنت في العقود الآجلة 8 سنتات إلى 53,20 دولارا للبرميل.

المؤسسات والصناديق الأجنبية سجلت صافي شراء بقيمة 56 مليون دينار منذ بداية 2017

زخم شرائي للأجانب على الأسهم الكويتية

أحمد موسى

وصل الأجانب الزخم الشرائي على الأسهم الكويتية خلال شهر أغسطس الماضي بالتزامن مع احتمالية ضم السوق الكويتي إلى مؤشر فوتسي راسل (FTSE Russel) للأسواق الناشئة بنهاية شهر سبتمبر الجاري.

وخلال شهر أغسطس الماضي حقق الأجانب صافي شراء بقيمة 5,2 ملايين دينار، حيث باع الأفراد الأجانب والمؤسسات واتجهت الصناديق الى الشراء بقيمة 9,8 ملايين دينار مقابل بيع بقيمة 3,1 ملايين دينار بمحصلة شرائية بقيمة 6,7 ملايين دينار.

وسجلت المؤسسات الأجنبية صافي بيع بقيمة 297 ألف دينار بعد تسجيل مشتريات بقيمة 28,6 ملايين ينار وبيع بقيمة 28,8 مليون دينار.

ومنذ بداية العام سجل الأجانب صافي شراء بقيمة 55,5 مليون دينار بدعم من المؤسسات والصناديق التي سجلت بقيمة 46 مليون و11,6 مليون دينار على التوالي.

وبمقارنة تعاملات الأجانب خلال الشهر الثمانية الأولى من 2017 بفترة المقارنة للعام 2016، تزيد تعاملات الأفراد الأجانب بنسبة 140٪ وتعاملات المؤسسات والصناديق زادت بنسبة تخطت 100٪ عن تعاملاتها في الفترة نفسها خلال 2016.

وواصلت تعاملات الأفراد الكويتيين ارتفاعها بالبورصة خلال شهر أغسطس بعد ارتفاعها بنحو كبير في يوليو وصل الى أكثر من الضعف، ليسجل الأفراد الكويتيون مشتريات في أغسطس بقيمة 211 مليون دينار مقابل 195,8 مليون دينار للبيع لتبلغ محصلة تعاملات الأفراد بيع بقيمة 15,6 مليون دينار مستحوذين على قرابة 41,7٪ من تعاملات الشراء خلال الشهر.

ولحقت الصناديق الاستثمارية الكويتية اتجاه الأفراد بعد تسجيلها صافي شراء بقيمة 17,4 مليون دينار إلا انها استحوذت على نسبة 10,8٪ من التعاملات مسجلة شراء بقيمة 54,8 مليون دينار وبيعا بقيمة 37,4 مليون دينار.

واتجهت محافظ العملاء إلى البيع مسجلة صافيا بيعيا بقيمة 26,4 مليون دينار خلال أغسطس، حيث سجلت عمليات شراء بقيمة 108,19 ملايين دينار مقابل 134,6 مليون دينار مستحوذة على 21٪ من التعاملات.

وجاءت المؤسسات لتسجل صافي بيع خلال أغسطس بعد تسجيلها مشتريات بقيمة 53,2 مليون دينار مقابل 81,12 مليون دينار من جانب البيع مسجلة بذلك صافي بيع بقيمة 28 مليون دينار، فيما استحوذت المؤسسات على 10,5٪ من التعاملات خلال أغسطس.

ومنذ بداية العام بلغ صافي تعاملات الكويتيين بيع بقيمة 86,6 مليون دينار، حيث باعت المحافظ والمؤسسات والأفراد وخالفت الصناديق الاتجاه بصافي شراء بقيمة 49,8 مليون دينار.

واتجه الخليجيون الى الشراء في أغسطس للشهر الثاني على التوالي، حيث سجلت المؤسسات ومحافظ العملاء والصناديق صافي شراء فيما سجل الأفراد بيعا بقيمة 392 ألف دينار فقط.

وبلغ صافي مشتريات المؤسسات الخليجية نحو 13,7 مليون دينار، كما سجلت الصناديق صافي شراء بقيمة مليوني دينار.

وخلال 8 أشهر بلغت محصلة تعاملات الخليجيين شراء بقيمة 31,1 مليون دينار شمل كل فئات المتعاملين الخليجيين.

وشهدت البورصة الكويتية أفضل أداء شهريا على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي خلال أغسطس 2017، حيث سجل المؤشر الوزني مكاسب بنسبة 4,2٪، كما ارتفع مؤشر الكويت 15 بنسبة 4,4٪، في حين شهد المؤشر السعري مكاسب هامشية بلغت نسبتها 0,6٪. وأدت تلك المكاسب إلى ارتفاع أرباح بورصة الكويت منذ بداية العام حتى تاريخه إلى نحو 20٪ للمؤشر السعري و13,3٪ بالنسبة للمؤشر الوزني.

وبلغت القيمة السوقية نحو 29,4 مليار دينار بنهاية أغسطس الماضي، بمكاسب تخطت 3,7 مليارات دينار منذ بداية العام.

وارتفعت قيمة الأسهم المتداولة نحو 320,4 مليون دينار مقابل 300,5 مليون دينار خلال يوليو 2017. كما ارتفع المتوسط اليومي لقيمة التداولات خلال الشهر إلى 14,6 مليون دينار مقابل 13,7 مليون دينار الشهر السابق. إلا ان كمية الأسهم المتداولة خلال الشهر قد تراجعت إلى 1,7 مليار سهم مقابل 1,8 مليار سهم خلال الشهر السابق، في حين ارتفع عدد الصفقات بنسبة 4,2٪ وبلغ 70,3 ألف صفقة.

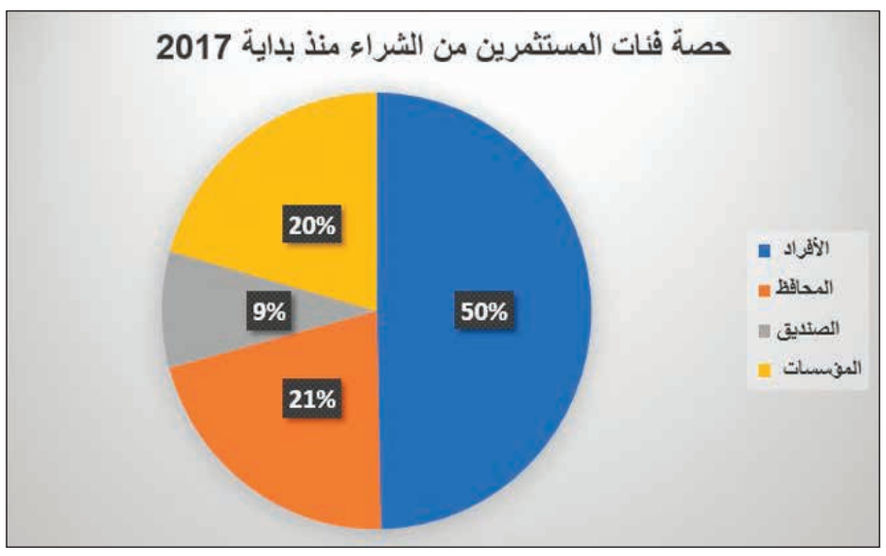

تعاملات الأجانب في 2017 قفزت بنسب تخطت 100٪ بالمقارنة مع 2016

86 مليون دينار بيع الكويتيين بضغط من المحافظ والمؤسسات والأفراد

محصلة تعاملات الخليجيين شراء بقيمة 31 مليون دينار

البحرين بالمرتبة الأولى والكويت قبل الأخيرة حسب استطلاع «اكسبات إنسايدر 2017»

قائمة الأفضل والأسوأ لمعيشة الأجانب بالعالم

- نصف المغتربين في الكويت غير سعداء بحياتهم
- 9 من أصل 10 وافدين بالبحرين: الشعب ودود جداً
- ثلث الوافدين لا يشعرون بالراحة في قطر والسعودية
- البحرين تقفز 19 مركزاً وتتصدر ترتيب الأفضل عالمياً

رغم أن دول الخليج قريبة من بعضها من الناحية الجغرافية، لكن السكان المغتربين يرونها بشكل مختلف جدا، حيث تم التصويت على البحرين لتكون أفضل وجهة للمغتربين في هذا العام، بينما صنفت سلطنة عمان في المركز السابع عشر، فوق المتوسط العالمي، في حين احتلت الكويت والسعودية وقطر أسفل القائمة من ضمن أسوأ 10 وجهات في العالم، وفقا لدراسة اكسبات انسايدر 2017 التي رأت أن القضية الرئيسية في هذه البلدان هي قلة الود تجاه المقيمين الأجانب.

وبصرف النظر عن الاقتصاد والسياسة، تفوقت البحرين أيضا في العوامل الاجتماعية مثل الود والحياة الأسرية والسعادة الشخصية، وفي حين أن أكثر من 8 من كل 10 من المغتربين في البحرين (87٪) سعداء بحياتهم بشكل عام، فإن ما يقرب من نصف المغتربين في الكويت فقط (49٪) يوافقون على ذلك. وهذا يجعل الكويت البلد الذي يتميز بأكثر عدد من المغتربين الأقل سعادة في جميع أنحاء العالم! وقد يكون أحد أسباب هذا الترتيب المنخفض هو أن الكويت تحصل أيضا على تصنيف سلبي للغاية في الود تجاه المقيمين الأجانب.

ويأمل المغتربون في الكويت أن «تصبح الكويت عموما أكثر ترحيبا بالوافدين وتفهما لأهمية اختلاف الثقافات في المجتمع»، بالإضافة إلى ذلك، فإن قطر والسعودية من ضمن البلدان التي يصعب فيها الاستقرار بشكل خاص: أكثر من ثلث الوافدين (37٪ و38٪) لا يشعرون براحة بالنسبة للثقافة المحلية في قطر والسعودية و11٪ و16٪ هناك يعتقدون أنهم لن يشعروا بذلك أبدا. ولكن هذه النتائج تفوق المتوسط العالمي البالغ 7٪ فقط من مجموع الوافدين الذين يشعرون بأنهم في منازلهم في وجهتهم. وعلى النقيض من ذلك، فإن التباين واضح أكثر عند المقارنة بالبحرين: حيث ان ربع عدد الوافدين في البحرين شعروا بأنهم في منازلهم على الفور تقريبا، بينما بدأ 58٪ منهم بالشعور بذلك خلال العامين الأولين. هذه النتيجة المثيرة للإعجاب قد تكون، من بين أمور أخرى، بسبب الترحيب الحار من قبل السكان المحليين.

ولأول مرة منذ إدخال استطلاع دراسة اكسبات انسايدر، لم تكن أفضل 3 وجهات في العام السابق تقود الترتيب: فالبحرين تقفز من المركز 19 إلى المركز الأول، وتتصدر الترتيب العام. فهذه الدولة الخليجية تسهل على المغتربين الشعور بأنهم في منازلهم نظرا لود سكانها المحليين ــ حيث ان ما يقرب من 9 من أصل 10 وافدين (86٪) يقيمون الموقف الودي للبحرينيين تجاه المغتربين إيجابيا. وبالإضافة إلى البحرين، فإن البلدان الـ 10 الأوائل المفضلة للوافدين في هذا العام هي كوستاريكا والمكسيك وتايوان والبرتغال ونيوزيلندا ومالطا وكولومبيا وسنغافورة وإسبانيا.

أما بالنسبة للبلدان التي ظهرت في أسفل القائمة كأسوأ 3 بلدان، فقد بقيت على نفس الحال للسنة الثالثة على التوالي: فقد سقطت اليونان إلى قاع الترتيب، وتحتل المرتبة الأخيرة أيضا من حيث العمل في الخارج، والتمويل الشخصي، والحياة الأسرية. ويقول نصف المجيبين في اليونان إن دخل أسرهم ليس كافيا لتغطية نفقاتهم اليومية، أي أكثر من ضعف المتوسط العالمي في هذا المؤشر (23٪). وتظل القضية الرئيسية في كل من نيجيريا والكويت، اللتين تحتلان المركزين الـ 63 والـ 64 من أصل 65 بلدا في الترتيب العام، هي النضال المستمر من أجل جودة الحياة: أكثر من 2 من كل 10 من الوافدين في الكويت (23٪) غير راضين عن حياتهم بشكل عام، مقابل 10٪ فقط من المغتربين في جميع أنحاء العالم. وتسبب السلامة والأمن مشاكل إضافية في نيجيريا، حيث ان ما يقرب من 7 من أصل 10 (68٪) يصنفون سلامتهم الشخصية سلبا.

عاصفة «هارفي» تكشف المستور

مخزون أميركا الإستراتيجي من الخام يكفيها لـ 3 أشهر.. فقط!

محمود عيسى

قالت صحيفة فاينانشال تايمز البريطانية إن احتياطي النفط الاستراتيجي الأميركي الضخم الذي يحتوي على ما يقرب من 680 مليون برميل من النفط الخام المملوك للحكومة في كهوف الملح تحت الأرض بين ولايتي تكساس ولويزيانا، ظل بمنزلة الدرع الواقية للبلاد ضد الاضطرابات الرئيسية في إمدادات أسواق النفط العالمية منذ الحظر النفطي العربي في سبعينيات القرن الماضي.

لكن أضرار إعصار هارفي الهائلة التي أصابت صناعة النفط والغاز الأميركية في مقتل الأسبوع الماضي تبرر سبب اعتقاد بعض المعنيين بصناعة النفط الاميركية بأن المخزون النفطي الاستراتيجي قد لا يكون مناسبا تماما للغرض المنشود.

وعلى الرغم من أن الاحتياطي الاستراتيجي القائم حاليا يمكن أن يوفر ما يكفي لتغطية واردات البلاد من النفط الخام لمدة 3 أشهر تقريبا، فإن احتياطي الوقود المكرر لن يلبي حاليا سوى احتياجات 2,5 ساعة فقط من إجمالي الطلب الأميركي. وليس لدى الولايات المتحدة الكثير من المبررات لعجزها عن تخزين الجانبين معا، وذلك على غرار ما تفعل الكثير من الدول الاعضاء في وكالة الطاقة الدولية وعلى الأخص المملكة المتحدة التي تلزم شركات النفط الكبرى بالاحتفاظ بمخزونات من النفط الخام والمشتقات المكررة على حد سواء لاستدعائها عند الضرورة.

وأضافت الصحيفة انه مع ارتفاع أسعار البنزين في أعقاب العاصفة، تمكنت وزارة الطاقة من إمداد مصافي النفط التي تقطعت بها السبل والتي حرمت من إمداداتها الاعتيادية نتيجة إغلاق الموانئ وخطوط الأنابيب، بكميات قليلة من النفط الخام.

غير أن الصحيفة قالت ان عددا كبيرا جدا من مصافي النفط على ساحل الخليج، والتي تحول النفط الخام إلى منتجات صالحة للاستعمال مثل البنزين والديزل والوقود النفاث، لم تتأثر بنقص النفط الخام، بل بسبب تعرضها للفيضانات على نطاق واسع.

وسرعان ما أصبحت مشتقات الوقود المكررة، وليس النفط الخام، الحلقة الأضعف في سلسلة التوريد في الولايات المتحدة.

ولما كان ما يقرب من ثلث الطاقة التكريرية الاميركية معطلا وغير قادر على الإنتاج في ذروة الانقطاعات في الأسبوع الماضي، فسرعان ما انتشرت المخاوف من امتداد نقص الوقود المحلي في هيوستن بسرعة وانتشاره إلى ما بعد حدود ولاية تكساس.

وسرعان ما اضطرت خطوط الأنابيب التي تنقل البنزين والديزل من مراكز التكرير على ساحل خليج المكسيك إلى مراكز التجمعات السكانية في الولايات الساحلية والداخلية، إلى الإغلاق أو العمل بوتيرة أبطأ بسبب نقص الإمدادات.

وهكذا فقد ظهرت الولايات المتحدة، برغم ثورة النفط الصخري الرامية إلى تحويل البلاد إلى قوة عظمى للطاقة على مدى العقد الماضي، ظهرت للحظة وجيزة، عرضة للمخاطر، ولم تكن أي كمية من الاحتياطي الاستراتيجي النفطي قادرة على حل المشكلة بسرعة.

وتقول الفاينانشال تايمز إن الاحتياطي الاستراتيجي النفطي بحاجة إلى اعادة النظر فيه، ولما كان قد أنشئ في أعقاب الحظر النفطي العربي، فقد كان الغرض منه تكريس دور ومركز الولايات المتحدة منذ فترة طويلة كمستورد رئيسي للنفط الخام، ولكنه لم يأخذ في الحسبان دورها المتنامي كجهة لتكرير النفط، خاصة أن القدرة على إنتاج الوقود أصبحت تندمج بشكل متزايد مع ساحل خليج المكسيك المعرض للأعاصير.